ثم عُمِّدت جهود الملك بمؤتمر آخر عقد في اريحا، في الاول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨، تقررت على أثره وحدة ما عرف بالضفة الغربية مع كيان شرق الاردن (الضفة الشرقية) ومبايعة الملك عبدالله ملكاً على فلسطين كلها[٦١].

وقبل ان تعلن الحكومة الاردنية «وحدة الضفتين» رسمياً، في نيسان (ابريل) ١٩٥٠، اتخذت عدداً من الاجراءات الادارية والسياسية التي كرّست الضمّ الفعلي للضفة الفلسطينية، مثل ربطها بوزارة الداخلية الاردنية (كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٤٨)، والغاء القنصلية الاردنية في القدس وغلقها (تموز ـ يوليو ١٩٤٩)، وتجنيس الفلسطينيين بالجنسية الاردنية (كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٤٩)، واستعمال العملة الاردنية فيها[٦٢].

لم يكن رد الفعل الفلسطيني العام للخطوات الاردنية، بما فيها خطوة ضمّ قسم من فلسطين (فلسطين الوسطى) الى الكيان الاردني، بمعزل عن القرارات الفلسطينية المضعضعة تماماً في ذلك الحين. فلقد أقدم الحكم الاردني على ضمّ الضفة وتحت يده مؤسسة عسكرية متكاملة وجهاز اداري متماسك، مقارنة بما ساد في فلسطين أو ما تبقى منها. وهذا لا يمنع القول ان بعض ذوي المصالح الخاصة من الزعامات المحلية الفلسطينية، قد أيّد خطوة الملك عبدالله. وفي الوقت عينه، ووجهت تلك الخطوة بمعارضة شعبية فلسطينية لا يمكن التقليل من شأنها[٦٣]. أما مجابهة حكومة عموم فلسطين لسلوك الملك عبدالله، فتمّت، بدورها، في ضوء القيود التي أحاطت بتلك الحكومة، وكانت كثيرة الى درجة شلّت فعاليتها[٦٤].

على الصعيد العربي، عارضت الجامعة العربية خطوة الضمّ، وفصلت الاردن من الجامعة. غير ان الجامعة عادت الى قبول الخطوة الاردنية كأمر واقع فيما بعد، وأعادت الاردن الى حضور جلساتها، بعد أربعة أسابيع فقط من فصلها. ومع ذلك، عرضت اللجنة السياسية للجامعة، في ١٥/٦/١٩٥٠، صيغة أُعتُبرت مقبولة من الجميع في ذلك الحين، عدا الاردن. وكان نصها يوضح ان «الضرورات العملية اقتضت ان يحتفظ الاردن بالجزء الذي ضمّته اليها من فلسطين كوديعة. على ان يكون مصيره تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحريرها؛ وعلى ان تقبل الاردن ما تقرره دول الجامعة كلها». وعلى الرغم من انه لم يُبَتّ في هذه الصيغة رسمياً، الّا انها توضح نوايا الدول العربية ازاء عدم اعتبار الخطوة الاردنية اجراء نهائياً[٦٥]. وعلى الصعيد الدولي، لم يعترف بالخطوة الاردنية حتى احتلال الضفة الفلسطينية العام ١٩٦٧ سوى دولتين، هما بريطانيا وباكستان[٦٦].

ومن جهة أخرى، وفي ما يتعلق بقطاع غزة، فان مصر، وان لم تمض الى ما ذهبت اليه الاردن، الّا انها لم تسمح لحكومة عموم فلسطين بممارسة مهامها في القطاع، ولكنها احتفظت بطبيعته الفلسطينية، في صيغة غير مسبوقة، عربياً، أو دولياً.

الى جانب موقف مصر في تحديد دور حكومة عموم فلسطين في غزة، وموقف الدول العربية المتردّد تجاهها، وموقف الجمعية العامة للامم المتحدة التي لم تعترف بها كحكومة رسمية في دورتها لعام ١٩٤٨، فقد انعزلت تلك الحكومة. فلا هي معترف بها عربياً بشكل مقنع، ولا هي تملك موارد مالية، أو عسكرية، ولا هي تتمتع بسلطة فعلية على أي جزء من أرض فلسطين، الامر الذي افرغها من مضمونها، حتى اقتصر دورها على اصدار جوازات سفر للفلسطينيين (من قطاع غزة بصفة خاصة) يعترف به بعض الدول العربية، وتقديم خدمات محدودة الى أبناء فلسطين. وقد انتهت هذه الحكومة، فعلياً، بوفاة رئيسها احمد حلمي عبدالباقي، في ٢٩/٦/١٩٦٣[٦٧]، دون ان يبدي الاردن رضى